A/50/35

الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الخمسون
الملحق رقم ٣٥ (A/50/35)

تقرير اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الخمسون
الملحق رقم ٣٥ (A/50/35)

الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦

ملاحظـــة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN No. 0255-2086

[الأصـــل: بالإنكليزيـــة]
[٤ شباط/فبراير ١٩٩٦]*

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
رسالة الإحالة		iv
أولا - مقدمة	١ -٨	١
ثانيا - ولاية اللجنة	٩ -١٢	٣
ثالثا - تنظيم الأعمال	١٣-١٧	٤
ألف - انتخاب أعضاء المكتب	١٣-١٤	٤
باء - المشاركة في أعمال اللجنة	١٥-١٦	٤
جيم - إعادة إنشاء الفريق العامل	١٧	٤
رابعا - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين	١٨-٢٨	٥
خامسا - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة	٢٩-١٠١	٨
ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٢/٤٩ ألف	٢٩-٤٢	٨
١ - رد الفعل إزاء التطورات المؤثرة على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف	٢٩-٤٠	٨
٢ - حضور المؤتمرات والاجتماعات الدولية	٤١	١٠
٣ - الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية	٤٢	١٠
باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٦٢/٤٩ ألف وباء	٤٣-١٠١	١٢
١ - الحلقات الدراسية	٤٥-٦٧	١٣
٢ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية	٦٨-٩٤	١٩
٣ - البحوث والرصد والمنشورات	٩٥-٩٨	٢٤
٤ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين	٩٩	٢٥
٥ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني	١٠٠-١٠١	٢٥
سادسا - الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٢/٤٩ جيم	١٠٢-١١٤	٢٦
سابعا - توصيات اللجنة	١١٥-١٢٤	٢٩

رسالة الإحالة

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

سيدي،

يشرفني أن أرفق طي هذا تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لتقديمه إلى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٥ من قرارها ٦٢/٤٩ ألف المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

وتقبلوا، سيدي، أسمى آيات الاحترام والتقدير

(توقيع) كيبا بيران سيسيه
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

صاحب السعادة
السيد بطرس بطرس غالى
الأمين العام للأمم المتحدة

أولا - مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بقرارها ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى اللجنة أن تنظر في برنامج وتوصي به إليها، يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، التي اعترفت بها الجمعية العامة في القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤. وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، استمرت اللجنة تتألف من ٢٣ دولة هي: أفغانستان، واندونيسيا، واوكرانيا، وباكستان، وبيلاروسيا، وتركيا، وتونس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورومانيا، والسنغال، وسيراليون، وغيانا، وغينيا، وقبرص، وكوبا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ونيجيريا، والهند، وهنغاريا، ويوغوسلافيا[١].

٢ - وقد أيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٠/٣١ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ التوصيات التي قدمتها اللجنة في تقريرها الأول إلى الجمعية العامة[٢]، كأساس لحل القضية الفلسطينية. وواصلت اللجنة في تقاريرها اللاحقة[٣] التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، جوهر النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى المبادئ الأساسية التالية: انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلم ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق، وفي المقام الأول حقه في تقرير المصير.

٣ - ورحبت اللجنة في تقاريرها الأخيرة بتوقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (A/48/486-S/26560، المرفق)، وكذلك الاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا في أيار/مايو ١٩٩٤ (A/49/180-S/1994/727، المرفق) واتفاقات التنفيذ الأخرى، بوصفها خطوات هامة نحو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وإلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وذكرت اللجنة أنها ستواصل تعزيز جهودها لتشجيع بلوغ هذه الحقوق وتنفيذ إعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة تنفيذا كاملا، وتعبئة المساعدة الدولية للشعب الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية. ودرجت الجمعية العامة في كل سنة، على تأييد توصيات اللجنة بأغلبية ساحقة، وتجديد ولايتها وتوسيع نطاقها حسب الاقتضاء.

٤ - وخلال السنة قيد الاستعراض، أحاطت اللجنة علما، مع الارتياح، بأن عملية السلام التي انطلقت في مدريد بتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، استمرت رغم الصعوبات الكثيرة، وأن الطرفين أكدا أن لا رجوع عنها كما أكدا عزمهما في الحفاظ عليها وإدامتها ومواصلتها. ورحبت اللجنة بخطوة جديدة مهمة في هذه العملية، هي ما تم في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في واشنطن العاصمة، من توقيع الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الذي ينسخ اتفاقات التنفيذ السابقة عليه، وينص على اقرار ترتيبات حكم ذاتي مؤقت في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأكدت اللجنة على أن الفترة الانتقالية قد بلغت مرحلة حاسمة، تتطلب التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقات التي تم التوصل إليها، مع اتخاذ تدابير

بناء الثقة وعلى وجه خاص انهاء سياسة المستوطنات ومصادرة الأراضي وإجراءات الاغلاق، فضلا عن وضع نهاية لأعمال العنف التي من شأنها تهديد عملية السلام. وأعربت اللجنة عن الأمل في احراز المزيد من التقدم على مسارات التفاوض الأخرى في القريب العاجل.

٥ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أدان مكتب اللجنة اغتيال رئيس وزراء اسرائيل، اسحق رابين، وأعرب عن أمله في ألا يؤثر ذلك الفعل الإجرامي تأثيرا سيئا على عملية السلام في الشرق الأوسط، التي التزمت بها اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٦ - وأكدت اللجنة من جديد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى حين حل هذه القضية من جميع جوانبها. كما أكدت الحاجة إلى مشاركة الأمم المتحدة مشاركة كاملة في عملية السلام وفي عملية بناء مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطيني فضلا عن تقديم مختلف أنواع المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في جميع الميادين الضرورية.

٧ - وإذ أعربت اللجنة عن القلق إزاء التدهور المستمر في الاقتصاد الفلسطيني، وإزاء مشاكل الفقر والبطالة والافتقار إلى الهياكل الأساسية الكافية وعلى نحو ما تواجهه السلطة الفلسطينية، حثت اللجنة الدول الأعضاء على التعجيل بتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية والإنمائية إلى الشعب الفلسطيني لمساعدته على أرساء القواعد الراسخة التي ينهض عليها السلام.

٨ - وتعتقد اللجنة اعتقادا راسخا بأنها تستطيع، بوصفها جهاز الجمعية العامة الذي يعالج القضية الفلسطينية، تقديم مساهمة قيمة وإيجابية في مساعي الأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية، عن طريق مواصلة تعزيز الحوار وتثقيف الرأي العام الدولي وتعبئته والعمل من أجل إنجاح الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان والتضامن مع الشعب الفلسطيني، إلى أن يتم تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة. وتعتزم اللجنة الاستمرار في تكريس جانب كبير من برنامج عملها لتحقيق ذلك الهدف.

ثانيا - ولاية اللجنة

٩ - ترد ولايـــة اللجنة لعام ١٩٩٥ في الفقرات ٢ إلى ٦ من قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٩ ألف المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي جاء فيه أن الجمعية العامة:

(أ) ترى أن اللجنة تستطيع مواصلة تقديم مساهمة قيمة وإيجابية في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التنفيذ الفعال لإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وتعبئة الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية؛ وتؤيد توصيات اللجنة، وتطلب إليها أن تواصل إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض، وأن تقدم تقارير واقتراحات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة أو إلى مجلس الأمن، حسب الاقتضاء؛

(ب) وتأذن للجنة بأن تواصل بذل كل جهد ممكن لتعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأن تُدخل ما تراه مناسبا وضروريا من تعديلات، في ضوء التطورات، على برنامج عملها المعتمد، وأن تشدد بشكل خاص على الحاجة إلى تعبئة الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني، وأن تقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية في دورتها الخمسين وما بعدها؛

(ج) وتطلب أيضا إلى اللجنة أن تواصل تعاونها مع المنظمات غير الحكومية في مجال إسهام هذه المنظمات في العمل على رفع مستوى الوعي الدولي بالحقائق المتعلقة بقضية فلسطين وتشجيع تقديم الدعم والمساعدة لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني. وأن تتخذ الخطوات اللازمة لاشراك مزيد من المنظمات غير الحكومية في أعمالها.

١٠ - ورأت الجمعية العامة أيضا في قرارها ٦٢/٤٩ باء، أن شعبة حقوق الفلسطينيين، تواصل تقديم مساهمة مفيدة وبناءة من خلال تنظيم الحلقات الدراسية واجتماعات المنظمات غير الحكومية، ومن خلال ما تضطلع به من أنشطة البحوث والرصد والنشر، وجمع المعلومات عن كل المسائل المتصلة بقضية فلسطين ونشرها في شكل مطبوع والكتروني. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تزويد الشعبة بما يلزمها من موارد، بما في ذلك زيادة تطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات بشأن قضية فلسطين، وأن يكفل استمرار الشعبة في أداء المهام المبينة بالتفصيل في قرارات الجمعية ذات الصلة، وذلك بالتشاور مع اللجنة المعنية لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وتحت إرشادها.

١١ - وطلبت الجمعية العامة،في قرارها ٦٢/٤٩ جيم المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، إلى إدارة شؤون الاعلام التابعة للأمانة العامة، أن تواصل، بتعاون وتنسيق كاملين مع اللجنة، برنامجها الاعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، مع توخي المرونة اللازمة التي قد تتطلبها التطورات التي تؤثر على قضية فلسطين، ومع التركيز بصفة خاصة على الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية.

١٢ - وفي معرض اضطلاع اللجنة ببرنامج عملها، وضعت اللجنة في اعتبارها قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٩ دال، الذي أعادت فيه الجمعية تأكيد ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي، من جميع جوانبها؛ وأعربت عن تأييدها التام لعملية السلام الجارية، التي بدأت في مدريد، ولإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، فضلا عن اتفاقات التنفيذ اللاحقة، وأعربت عن أملها في أن تفضي تلك العملية إلى إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛ ودعت إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين نحو التفاوض بشأن التسوية النهائية تنفيذا دقيقا وفي الوقت المناسب؛ وحثت الدول الأعضاء على التعجيل بتقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة الحرجة؛ وأكدت أهمية قيام الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا وأوسع نطاقا في عملية السلام الجارية وفي تنفيذ إعلان المبادئ.

ثالثا - تنظيم الأعمال

ألف ـ انتخاب أعضاء المكتب

١٣ - أعادت اللجنة في جلستها ٢١٢ المعقودة في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٥، انتخاب السيد كيبا بيران سيسيه (السنغال) رئيسا والسيد رافان فرهادي (أفغانستان) نائبا للرئيس والسيد جوزيف كسار (مالطة) مقررا. وانتخبت اللجنة في جلستها ٢١٥ المعقودة ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، السيد برونو إدواردو رودريغيز باريا (كوبا) نائبا لرئيس اللجنة.

١٤ - واعتمدت اللجنة، في جلستها ٢١٣، المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥، برنامج عملها لعام ١٩٩٥[٤] تنفيذا لولايتها.

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

١٥ - كعهدها في السنوات السابقة، أكدت اللجنة من جديد، ترحيبها بكل من يرغب من الدول الأعضاء ومن المراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة، المشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقب. وعليه، أبلغ رئيس اللجنة بذلك الأمين العام في رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٥ أحالها الأمين العام فيما بعد في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٥ إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأعضاء في الوكالات المتخصصة وإلى المنظمات الحكومية الدولية. ووفقا لما جرت عليه الممارسة، دعت اللجنة أيضا فلسطين، ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، إلى المشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقب ومع حضور جميع اجتماعاتها وتقديم ملاحظات ومقترحات لتنظر فيها اللجنة.

١٦ - وفي ١٩٩٥، رحبت اللجنة من جديد بأن تشترك في أعمالها بصفة مراقب جميع الدول والمنظمات التي اشتركت في أعمالها بتلك الصفة في السنة السابقة[٥].

جيم - إعادة إنشاء الفريق العامل

١٧ - أعادت اللجنة، في جلستها ٢١٢، إنشاء فريقها العامل للمساعدة على التحضير لأعمالها والتعجيل بها على أساس فتح باب المشاركة في مداولاته أمام أي عضو في اللجنة أو أي مراقب لديها[٦]. وقد تم تشكيل الفريق العامل على النحو الذي كان عليه سابقا برئاسة السيد جوزيف كسار (مالطة). وتولى السيد سوجان ر. شينوي (الهند) منصب نائب الرئيس.

رابعا - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

١٨ - واصلت اللجنة، وفقا لولايتها، استعراض التطورات المتصلة بقضية فلسطين وبذل جميع جهود تعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وواصلت اللجنة أيضا أعمالها الرامية إلى تعزيز عملية السلم الجارية والتنفيذ الكامل لإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت واتفاقات تنفيذها التي أبرمت فيما بعد بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبذلت في برنامج عملها جهودا حثيثة لتعبئة المجتمع الدولي بغية تكثيف مختلف أشكال المساعدة المقدمة إلى السلطة الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية الأخرى.

١٩ - وقد تشجعت اللجنة إزاء ما تم خلال السنة الماضية من استمرار خطى المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية برغم التأخيرات المتكررة، فضلا عن تكرار أعمال العنف التي أودت بكثير من الضحايا الأبرياء من الجانبين، كما أثارت قلق المجتمع الدولي واستنكاره. وفي ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، وقع الطرفان في القاهرة البروتوكول المتعلق بالمزيد من نقل السلطات والمسؤوليات. وفي خطوة باهرة وقع الطرفان، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في واشنطن العاصمة، الاتفاق الاسرائيلي/الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي ينسخ جميع الاتفاقات السابقة عليه تنفيذا لإعلان المبادئ. ويؤكد الاتفاق من جديد فهم الطرفين بأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت المنصوص عليها فيه، تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية السلام في مجملها، وأن المفاوضات المتعلقة بالمركز الدائم التي سوف تبدأ في موعد لا يتجاوز ٤ أيار/مايو ١٩٩٦، سوف تفضي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وينص الاتفاق على حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية، والعمل طبقا لجدول زمني على نقل السلطات والمسؤوليات إلى سلطة الحكم الذاتي المؤقت الفلسطينية التي ستحل محل السلطة الفلسطينية المنشأة بمقتضى اتفاق غزة/أريحا. وستتألف من مجلس قوامه ٨٢ عضوا بالاضافة إلى رئيس السلطة التنفيذية. وسوف ينتخب المجلس والرئيس لفترة انتقالية غايتها شهر أيار/مايو ١٩٩٩ في أبعد تقدير. ويشمل الاتفاق كذلك طرائق تكفل أن يشارك في الانتخابات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة كما ينص على مراقبة دولية لعملية الانتخاب.

٢٠ - وينص الاتفاق أيضا على جدول زمني لإعادة وزع القوات العسكرية الاسرائيلية أولا من ٦ مدن (جنين، نابلس، طولكرم، قلقيلية، رام الله، وبيت لحم) ومن ٤٥٠ من البلدات والقرى ومخيمات اللاجئين والنجوع على أن يستكمل تنفيذه قبيل عقد الانتخابات. كما سيتم إعادة وزع القوات العسكرية الاسرائيلية في الخليل مع اتخاذ ترتيبات أمنية خاصة بما في ذلك وجود دولي مؤقت. وينص الاتفاق على أن يتم بصورة تدريجية تولي المجلس الفلسطيني السلطات والمسؤوليات المدنية. ومن المقرر أيضا إجراء المزيد من عمليات إعادة وزع القوات العسكرية الاسرائيلية على فترات قوامها ٦ أشهر (لفترة تبلغ ١٨ شهرا) عقب افتتاح المجلس مع ما يقترن بذلك من عمليات مد ولاية المجلس التشريعية على الأراضي باستثناء المناطق التي يخضع مركزها للمفاوضات النهائية. ويحوي الاتفاق كذلك ترتيبات لنقل ما تم الاتفاق عليه من السلطات والمسؤوليات المدنية من الادارة المدنية الاسرائيلية إلى المجلس، وإنشاء قوة شرطة فلسطينية بالاضافة إلى الأحكام الأخرى المتعلقة بالمسائل القانونية والمواقع الدينية وحقوق الإنسان والمياه والإفراج

المتدرج عن المعتقلين والمسجونيين الفلسطينيين، والتعاون في مجالات البيئة، والاقتصاد، والعلم والتكنولوجيا، وفي إقامة حوار وتفاهم متبادل.

٢١ - ورأت اللجنة أن الاتفاق الجديد يكفل فرصة أمام الشعب الفلسطيني لكي ينطلق على أساس انجازات السنة الماضية فيمضي قدما نحو إنشاء دولته. وتشعر اللجنة بالاغتباط إذ تلاحظ أن السلطة الفلسطينية قد قامت تدريجيا، بمساعدة وتأييد المجتمع الدولي ومن خلال الجهود المخلصة للسكان الفلسطينيين، بإرساء حكومتها واتخذت عددا من التدابير التي تكفل النظام العام وتضفي السمات الطبيعية على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفلسطينيين فضلا عن تحسين الظروف المعيشية. ولاحظت اللجنة أن عددا من البلدان أنشأ علاقات مع السلطة واعترف بالجوازات الفلسطينية وحثت الدول الأخرى على أن تقوم بذلك بأسرع ما يمكن.

٢٢ - وبرغم هذه التطورات الإيجابية، لاحظت اللجنة أن الحالة في المناطق التي ما برحت تحت الاحتلال الإسرائيلي لا تزال مثارا للقلق، بل وتخلق حقائق على الأرض يمكن أن تنطوي على آثار سلبية بالنسبة لمستقبل ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه بل ولمستقبل عملية السلام ذاتها. ومما يكتسي الأهمية القصوى في هذا الصدد، مسألة مصادرة الأراضي ومسألة المستوطنات بما في ذلك ما يتم في القدس الشرقية. وأحاطت اللجنة علما بالذات بالخطط الرامية لإنشاء المزيد من مساكن المستوطنين وكذلك تشييد الطرق التي تربط بين المستوطنات وتفضي إلى تجزئة الضفة الغربية وعزل القدس الشرقية. وقد نوقشت هذه التطورات مرتين بواسطة مجلس الأمن، الأولى في شباط/فبراير ثم في أيار/مايو ١٩٩٥ (انظر الفقرات ٣٠ - ٤٠ أدناه). وفي هذا الصدد أحاطت اللجنة علما بالقرار الإيجابي الذي اتخذته اسرائيل في أيار/مايو ١٩٩٥ بوقف المصادرة المزمعة للأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية. وأكدت اللجنة من جديد أن سياسة الاستيطان تتناقض مع التزامات اسرائيل بوصفها القوة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ودعت الحكومة إلى إنهاء هذه السياسة مرة واحدة وإلى الأبد.

٢٣ - ولاحظت اللجنة كذلك مع القلق أن وجود أعداد كبيرة من المستوطنين الاسرائيليين المسلحين في الجوار المباشر للمناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية إنما يولد توترا كثيرا ما يفضي إلى وقوع أعمال عنف. وما زالت الحالة متوترة ومنذرة بالخطر في الخليل بصورة خاصة، كما أن الحملة التي شنها المستوطنون لمعارضة الاتفاقات الجديدة زادت من الإحساس بعدم الأمن والافتقار إلى الحماية، الذي يساور الفلسطينيين الذين يعيشون قرب المستوطنات، كما أنها تمثل سببا آخر للقلق.

٢٤ - وخلال السنة قيد الاستعراض، أعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء تكرار إغلاق الأراضي المحتلة وأراضي الحكم الذاتي لأسباب أمنية وإزاء عزل القدس الشرقية. وقد نجم عن عمليات الإغلاق أثر مدمر على سبل المعيشة الشاملة للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون في اقتصاد متداخل إلى حد كبير مع الاقتصاد الاسرائيلي، فضلا عن آثارها على التعليم والصحة بين الفلسطينيين كما أنها أثرت على التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا سيما في مجال المنتجات الزراعية وهي مصدر دخل رئيسي لآلاف الأسر الفلسطينية.

٢٥ - وشعرت اللجنة كذلك بالقلق لأن آلافا من المسجونين والمعتقلين الفلسطينيين ما زالوا رهيني السجون الاسرائيلية وسط ظروف أدانتها مرارا وتكرارا منظمات حقوق الإنسان. ودعت اللجنة اسرائيل إلى التعجيل بتنفيذ اجراءات الإفراج المزمعة عنهم مع العمل على تحسين ظروف الاعتقال.

٢٦ - وأولت اللجنة اهتماما خاصا إلى المسائل المتصلة بالتنمية والإعمار في المجالات الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية خلال فترة الانتقال. وأحاطت اللجنة علما باستمرار الجهد المتعدد الأطراف الذي تكلل بعقد مؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء بالمغرب في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ واعتماد إعلان الدار البيضاء (A/49/645، المرفق) وقد أصبح ذلك المؤتمر أول خطوة تتم على طريق إدماج الاقتصاد الفلسطيني داخل إطار اقتصادي إقليمي أوسع نطاقا. وترى اللجنة أن تشجيع وتعزيز النهوض بالاقتصاد الفلسطيني عامل حاسم حيث أن حيوية الاقتصاد وتوافر الازدهار دعامتان مهمتان لإحلال السلم والاستقرار في المنطقة. وقد أعيد تأكيد هذه الأفكار في بلاغ مشترك صدر في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ في بليرهاوس، واشنطن العاصمة عن الولايات المتحدة الأمريكية ومصر واسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية. ورحبت اللجنة بعقد مؤتمر القمة الاقتصادي الثاني للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عمان بالأردن في الفترة من ٢٩ الى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الذي سييسر توسيع نطاق الاستثمار في المنطقة وتعزيز التعاون والتنمية على الصعيد الاقليمي، مما يعزز الاستقرار وينشر مناخا مواتيا للسلام.

٢٧ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء استمرار التدهور في الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني بالضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة، مؤكدة على أن دمار الهياكل الاقتصادية الأساسية الفلسطينية نتيجة إطالة أمد الاحتلال إنما يتطلب اهتماما عاجلا من جانب المجتمع الدولي. ولاحظت اللجنة في هذا الصدد مع الارتياح ما تم من إنشاء آلية لتنسيق المساعدة الدولية ووضع خطة للعمل في هذا الصدد، ودعت اللجنة مجتمع المانحين الدوليين إلى تقديم وزيادة المساعدة كمسألة تكتسي أولوية عليا وصفة عاجلة. ونوهت مع التقدير بالمساهمة بالأموال من جانب البلدان المانحة والاتحاد الأوروبي للشرطة الفلسطينية وكذلك إلى مختلف المشاريع الإنمائية الضرورية.

٢٨ - وأحاطت اللجنة علما بالمساعدة المتنوعة التي قدمتها إلى الشعب الفلسطيني مؤسسات ووكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الهام الرامي إلى تعبئة وتنسيق هذه المساعدة التي يباشرها في هذه المرحلة الحاسمة منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. وما برحت اللجنة تمنح الأولوية إلى تعزيز المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني للوفاء باحتياجاته الاجتماعية والاقتصادية والانمائية ولدعم السلطة الفلسطينية في جهود بناء مؤسساتها. وقد نظمت اللجنة برنامج اجتماعاتها الإقليمية على نحو يسمح لها بالمساهمة في مناقشة المسائل ذات الصلة وقامت بخاصة في حزيران/يونيه ١٩٩٥ بعقد حلقة دراسية في مقر اليونسكو في باريس، بشأن الاحتياجات والتحديات الفلسطينية في مجالات الإدارة والتنظيم والمالية (انظر الفقرات ٦٢-٦٧ أدناه).

خامسا - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٢/٤٩ ألف

١ - رد الفعل إزاء التطورات المؤثرة على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف

(أ) رسالة موجهة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن

٢٩ - في رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (A/49/831-S/1995/50)، وجه رئيس اللجنة اهتمام الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، إلى قيام الحكومة الاسرائيلية بتوسيع نطاق المستوطنات وتثبيتها في الأراضي المحتلة.

(ب) الإجراءات المتخذة داخل مجلس الأمن

٣٠ - بناء على الطلب المقدم من الممثل الدائم لجيبوتي، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر شباط/فبراير ١٩٩٥[٧]، عقد في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في مسألة إقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، والعواقب الخطيرة لهذا النشاط على الشعب الفلسطيني وعلى عملية السلام في الشرق الأوسط.

٣١ - واشترك رئيس اللجنة في المناقشة التي دارت في مجلس الأمن حول هذه المسألة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. وذكر في البيان الذي أدلى به نيابة عن اللجنة[٨]، أن اسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تواصل تنفيذ السياسة غير الشرعية الخاصة بإقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتصرح للمزيد من المستوطنين الاسرائيليين بالانتقال إليها، مما يشكل خرقا مباشرا وخطيرا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، كما تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن بما فيها القرارات ٤٤٦ (١٩٧٦)، و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠).

٣٢ - وأضاف أنه يجري حاليا مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات، خصوصا في مدينة القدس الشرقية المحتلة وحولها. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أوضحت بيانات عديدة صادرة من مسؤولين اسرائيليين رفيعي المستوى تشددا في موقف اسرائيل بشأن هذه المسألة الهامة، وأحدثت السياسات الاسرائيلية في هذا الصدد احتكاكا خطيرا.

٣٣ - وأشار الرئيس إلى أن القرار الاسرائيلي يصدر في وقت أرجئ فيه تنفيذ المرحلة الثانية من إعلان المبادئ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ لفترة سبعة أشهر، وهي المرحلة التي تشمل إعادة وزع القوات الاسرائيلية خارج المناطق السكنية في الضفة الغربية وانتخاب المجلس الفلسطيني. ومن الواضح أن هذا القرار سيؤدي إلى زيادة تقويض عملية السلام الحالية وتفاقم المناخ الهش والمتوتر والخطير السائد بالفعل في الأراضي المحتلة.

٣٤ - واختتم مجلس الأمن في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ مناقشاته العامة بدون اتخاذ أية تدابير محددة فيما يتعلق بالبند قيد النظر.

٣٥ - وفي رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥، من الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة والمغرب لدى الأمم المتحدة[٩]، وكذلك رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ من الممثل الدائم للمغرب بصفته رئيس المجموعة الاسلامية لشهر أيار/مايو ١٩٩٥[١٠] طلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لمناقشة الحالة في الأراضي العربية المحتلة واتخاذ التدابير اللازمة لإلغاء الأوامر الاسرائيلية بمصادرة أرض فلسطينية تقع في منطقة شرق القدس. واجتمع المجلس في الفترة من ١٢ إلى ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥.

٣٦ - وشارك رئيس اللجنة بالنيابة في المناقشة وذكر أن المسألة الأساسية المطروحة تتمثل في استمرار اسرائيل في أعمال البناء والتوسيع غير الشرعية للمستوطنات على الأرض الفلسطينية وسماحها للمزيد من المستوطنين الاسرائيليين بالانتقال إليها، وذلك في انتهاك مباشر وصارخ للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن.

٣٧ - وأضاف أن هذا الإجراء من جانب اسرائيل ينتهك أيضا انتهاكا صارخا نص وروح إعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكم الذاتي، الذي وقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ من جانب حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٣٨ - وذكر الرئيس بالنيابة أن الطرفين وافقا، في إعلان المبادئ، على أن المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي للقدس والمسائل الأخرى سوف تبدأ في موعد لا يتجاوز السنة الثالثة من الفترة المؤقتة. وهذا القرار الأخير لحكومة اسرائيل بمصادرة الأرض الفلسطينية في القدس الشرقية يقوض على نحو خطير دعائم عملية السلام في وقت تأخر فيه تنفيذ المرحلة الثانية من إعلان المبادئ.

٣٩ - وقال إن اللجنة تعتبر أن مصادرة الأراضي في القدس الشرقية والتوسع المتزايد للمستوطنات وتعزيزها يولد حالة من الأمر الواقع تتعارض مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين تسعى عملية السلام الحالية إلى تنفيذهما، كما تعرض للخطر الشديد الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٤٠ - وفي الجلسة ٣٥٣٨ لمجلس الأمن، لم يعتمد مشروع قرار كان يطلب من حكومة اسرائيل أن تلغي أوامر المصادرة وأن تمتنع عن اتخاذ مثل هذا الاجراء في المستقبل، ويعرب عن مساندة المجلس الكاملة لعملية السلام في الشرق الأوسط وما حققته من إنجازات، بما في ذلك إعلان المبادئ وما تلاه من اتفاقات لتنفيذه[١١] وذلك بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في مجلس الأمن.

٢ - حضور المؤتمرات والاجتماعات الدولية

٤١ - وفقا لولاية اللجنة، قام رئيس اللجنة بتمثيلها في الاجتماعات الدولية التالية خلال الفترة التي انقضت منذ أن قدمت تقريرها السابق إلى الجمعية العامة:

(أ) المؤتمر الاسلامي الثاني والعشرين لوزراء الخارجية ومؤتمر القمة الاسلامي السابع المعقودين بالدار البيضاء بالمغرب، في الفترة من ١٠ إلى ١١ ومن ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، على التوالي؛

(ب) الحلقة الدراسية الدولية عن مدينة القدس الشريف التي دعت إلى عقدها منظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية والتي عقدت في القاهرة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس ١٩٩٥؛

(ج) الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للمؤتمر الآسيوي الافريقي، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، والاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في باندونغ بإندونيسيا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛

(د) المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في كرتاخينا دي إنديأس، بكولومبيا، في الفترة من ١٤ الى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٣ - الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية

٤٢ - واصلت اللجنة متابعتها باهتمام كبير للأنشطة التي اضطلعت بها هيئات الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين. ولاحظت اللجنة بصفة خاصة تأييد المجتمع الدولي لعملية السلام الجارية، وكذلك لإعلان المبادئ وما تلاه من اتفاقات لتنفيذه، بوصفها خطوات هامة تؤدي إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة وفقا لقرارات الأمم المتحدة. وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها المستمر إزاء حالة حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولاحظت الشعور بالإلحاح الذي عالج به المجتمع الدولي الحاجة إلى تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في المرحلة الانتقالية الصعبة. وأحاطت اللجنة علما بوجه خاص بالوثائق التالية:

(أ) البيان المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الصادر عن الاتحاد الاوروبي بشأن تقديم المعونة للشعب الفلسطيني (A/49/751، المرفق)؛

(ب) البلاغ النهائي والقرارات الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي السابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالدار البيضاء بالمغرب في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (A/50/85-S/1995/152، المرفقات من الثاني الى السابع)؛

(ج) مقتطفات من التقرير النهائي الذي اعتمده المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الخامسة عشرة المعقودة في المنامة بالبحرين في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ (A/49/815-S/1994/1446، المرفق)؛

(د) القرار ٥٤٥١ الصادر عن جامعة الدول العربية في دورة استثنائية معقودة في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، بشأن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى (A/49/823-S/1995/11، المرفق)؛

(هـ) البلاغ الختامي والتوصيات الصادرة عن لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورتها الخامسة عشرة، المعقودة بإيفرن بالمغرب، في ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (A/50/82-S/1995/135، المرفق)؛

(و) القرارات من ١/١٩٩٥ إلى ٦/١٩٩٥ التي اتخذتها لجنة حقوق الانسان بشأن قضية فلسطين في دورتها الحادية والخمسين، المعقودة بجنيف في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥؛

(ز) نداء منظمة الصحة العالمية من أجل القطاع الصحي الفلسطيني الصادر في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٥[١٢]؛

(ح) القرار ٣/٣٩ المتعلق بإشراك المرأة في عملية السلام بالشرق الأوسط، الصادر عن لجنة مركز المرأة في دورتها التاسعة والثلاثين، المعقودة بنيويورك في الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٥؛

(ط) البلاغ الختامي للحلقة الدراسية الدولية المعنية بمدينة القدس الشريف التي دعت إلى عقدها منظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية بالقاهرة، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس ١٩٩٥؛

(ي) البلاغ الصادر عن الدورة الرابعة والخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المعقودة بالرياض في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥ (A/50/123-S/1995/228، المرفق)؛

(ك) البلاغ الصادر عن المؤتمر الوزاري لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود بباندونغ، اندونيسيا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (A/49/920-S/1995/489، المرفق الأول)؛

(ل) النشرة الصحفية الصادرة عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الخامسة والخمسين المعقودة بالرياض، في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (A/50/225-S/1995/504، المرفق)؛

(م) البيان الذي اعتمد في مؤتمر قمة البلدان الصناعية السبع الكبرى المعقود بهاليفاكس، كندا، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (A/50/254-S/1995/501، المرفق الثاني)؛

(ن) القراران CM/Res.1590(LXII) و CM/Res.1591 (LXII) اللذان اتخذهما مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته الثانية والستين، المعقودة بأديس أبابا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛

(س) القراران ٤٩/١٩٩٥ و ٥٢/١٩٩٥؛ اللذان اتخذهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية، المعقودة في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥؛

(ع) البلاغ الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السادسة والخمسين، المعقودة في الرياض في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/50/466-S/1995/817، المرفق)؛

(ف) الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في كرتاخينا دي إنديأس بكولومبيا في الفترة من ١٤ الى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٦٢/٤٩ ألف وباء

٤٣ - قررت اللجنة، في برنامج عملها لعام ١٩٩٥، مواصلة تنظيم حلقات دراسية إقليمية واجتماعات للمنظمات غير الحكومية ورعاية إعداد دراسات ومنشورات وفقا للولايات القائمة والاعتمادات المخصصة لها في الميزانية. وقررت اللجنة، كسابق عهدها، دعوة شخصيات فلسطينية وإسرائيلية للاشتراك في جميع المناسبات المنظمة برعايتها بهدف إجراء نقاش بناء وإيجاد تفاهم متبادل والخروج بتحليل عملي إجرائي المنحى لأهم المسائل المتعلقة بقضية فلسطين والفترة الانتقالية وعملية السلام.

٤٤ - وارتأت اللجنة أن المهام التالية ذات الأولوية تتطلب اهتماما عاجلا ومتواصلا في برنامج عملها لعام ١٩٩٥:

(أ) تعزيز الدعم لعملية السلام الجارية ولإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، واتفاقات التنفيذ اللاحقة، ومتابعة التطورات عن كثب ورصد الحالة على أرض الواقع، بغية تعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقات التي تم التوصل إليها والإعمال الكامل لحقوق الفلسطينيين؛

(ب) حشد وتعزيز المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني من منظومة الأمم المتحدة ككل، وغيرها من المانحين، للإغاثة العاجلة ولبناء الدولة؛

(ج) تشجيع البحث والنقاش البناءين للمسائل الرئيسية التي ستكون موضوع مفاوضات في مرحلة لاحقة، بقصد تيسير التوصل إلى تسوية نهائية تقوم على الشرعية الدولية وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرهما من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١ - الحلقات الدراسية

٤٥ - رصدت في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ اعتمادات لتنظيم حلقات دراسية إقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، وآسيا وافريقيا في عام ١٩٩٥. وقد قررت اللجنة لدى وضع برنامج عملها للسنة عدم عقد الحلقة الدراسية لأمريكا الشمالية وتخصيص البعض من المدخرات الناتجة عن ذلك لندوة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية. كما قررت تخصيص الموارد المعتمدة لعقد حلقة دراسية أوروبية لعقد حلقة دراسية بشأن الاحتياجات الإدارية والتنظيمية والمالية الفلسطينية وتحدياتها. كما بدأت اللجنة مشاورات بشأن تحديد مكان لعقد حلقة دراسية آسيوية وندوة للمنظمات غير الحكومية. بيد أنه لم يتسن عقد هذه الندوة ولا الندوة الافريقية خلال السنة المستعرضة.

(أ) الحلقة الدراسية الاقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٦ - عقدت الحلقة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥، في وقت متزامن مع ندوة المنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأعربت اللجنة عن تقديرها العميق لقرار حكومة البرازيل استضافة الحلقة والندوة.

٤٧ - وقد مثل اللجنة وفد يضم السيد كيبا بيراني سيسي (السنغال) رئيس اللجنة ورئيس الوفد، وهو الذي ترأس الاجتماع، والسيد اينال باتو (تركيا) والسيد اناتولي مكسيموفيتش زلينكو (أوكرانيا) اللذين توليا منصبي نائبي الرئيس، والسيد جوزيف كسار (مالطة)، مقرر اللجنة، الذي تولى منصب مقرر الجلسة، والسيد ناصر القدوة (فلسطين).

٤٨ - وحضر الحلقة الدراسية والندوة ١٧ مشتركا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك فلسطينيون وإسرائيليون، وممثلون عن ١٧ حكومة، وثلاثة أجهزة تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية و ١٦ منظمة غير حكومية. كما شارك في الاجتماع عدد من ممثلي وسائط الإعلام ومدرسي وطلاب الجامعات والمعاهد.

٤٩ - وفي الجلسة الافتتاحية، أدلى السيد اديمار غبريال باهاديان رئيس ديوان وزير خارجية البرازيل بالوكالة ببيان. وتلت ممثلة الأمين العام، السيدة لورا رياندا، رئيسة شعبة حقوق الفلسطينيين نص رسالة من الأمين العام. كما أدلى السيد كيبا بيراني سيسي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ببيان، وتلا السيد موسى عوده الممثل الخاص لفلسطين رسالة من السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٥٠ - وكان موضوع الحلقة "مساهمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دعم عملية السلام".

٥١ - وشكلت ثلاثة أفرقة مناقشة. وفيما يلي قائمة المواضيع التي عولجت وأسماء المشاركين فيها:

فريق المناقشة الأول - "التطورات المستجدة منذ توقيع إعلان المبادئ"

السيد نبيل عمرو، عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس تحرير "الحياة الجديدة"

السيد ران كوهين، عضو الكنيست، رئيس مجموعة ميريتس

السيد حنا صافيه، استاذ في الجامعة الاتحادية، ناتال، البرازيل، عضو في المجلس الوطني الفلسطيني

السيد أوري أفنيري، صحفي وكاتب ومناضل اسرائيلي من أجل السلام

بيان للسيد صائب عريقات عضو السلطة الفلسطينية (قرأه السيد ابراهيم الزبن القائم بالأعمال بالوكالة لوفد فلسطين لدى البرازيل)

فريق المناقشة الثاني - "الحكم الذاتي الفلسطيني: التحديات وآفاق بناء الدولة"

السيد ساري نسيبه، عضو المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتعمير، رئيس المجموعة الاستشارية الفلسطينية

السيد لويس ميسا بلمونته، مدير مركز دراسات افريقيا والشرق الأوسط، كوبا

السيد ايفان موريرا، عضو البرلمان الشيلي

فريق المناقشة الثالث - "فرص جديدة للعمل بالنسبة لبلدان امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظماتها"

(أ) "المساعدة الاقتصادية والتعاون: البيئة الجديدة للحكومات والمجموعات الخاصة"

السيد بيدرو باولو بنتو أسومبكاو، السفير، رئيس إدارة الشرق الأوسط، وزارة الخارجية، البرازيل

السيد غوستافو مارسيلو ماركيز، رجل أعمال، عضو غرفة التجارة الأرجنتينية العربية

السيد جابر عمر، أستاذ الاقتصاد، جامعة بيلوتاس، البرازيل

(ب) "تعاون المنظمات غير الحكومية مع نظيراتها الفلسطينية"

السيد حسين عبد الخالق، ممثل فلسطين في شيلي

السيد كارلوس اتشيغوهين، طبيب ومحلل نفسي، أوروغواي، أستاذ زائر بجامعة نورث داكوتا

السيد خوسيه فيليكس فيريرا، رئيس اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، الأرجنتين

(ج) "مساهمة الفلسطينيين في المنفى (الشتات)"

السيد خوسيه الياس، رئيس اتحاد المنظمات الفلسطينية في شيلي، رئيس جامعة سان أندريه، شيلي
السيد خوان أبو غطاس، استاذ الفلسفة في جامعة سان ماركوس، بيرو
السيدة تيلدا رابي، رئيسة اتحاد المنظمات الفلسطينية في الأرجنتين

(د) "الثقافة ووسائط الإعلام: إمكانيات التعاون الجديدة"

السيد خوان خوسيه ساليناس، صحفي في وكالة تيلام للأنباء، الأرجنتين

٥٢ - وفي الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها الحلقة الدراسية والندوة، رحب المشاركون بالتطورات الإيجابية التي جدت في عملية السلام في الشرق الأوسط والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وكذلك ما تلاها من تطورات. ورأوا أن إعلان المبادئ يشكل إنجازا تاريخيا خارقا استلزم قدرا عظيما من الشجاعة من جانب الأطراف المعنية وأن من شأن المثابرة والدعم القوي من جانب المجتمع الدولي ككل لهذه العملية أن يؤديا إلى تحقيق سلام عادل ودائم. ولوحظ أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ساهمت مساهمة كبيرة في هذا الصدد.

٥٣ - بيد أن المشاركين أعربوا عن بالغ قلقهم إزاء التأخيرات المتكررة في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وقد أدى هذا إلى إثارة الشعور بعدم الاطمئنان ويمكن أن يعطل عملية السلام. ودعوا حكومة اسرائيل إلى وقف جميع أنشطة بناء المستوطنات وتوسيعها ومصادرة الأراضي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، ووضع حد لاغلاق الاقليم، وإطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين، والتحري بسرعة من أجل التنفيذ الفوري للمرحلة الثانية لإعلان المبادئ، بما في ذلك عملية إعادة وزع القوات الاسرائيلية من بقية الضفة الغربية ثم عقد الانتخابات الفلسطينية. كما دعيت حكومة إسرائيل إلى أن تحترم التزاماتها بالكامل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

٥٤ - وقد أعرب عن إدانة جميع أعمال العنف التي استهدفت نسف عملية السلام، من أي نوع كانت ومن أي جهة أتت، مما أدى إلى وقوع العديد من الضحايا بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

٥٥ - وقد اطلع المجتمعون على التحديات الكبرى الناجمة عن الانتقال التدريجي للمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية، والتي تزيد الصعوبات السياسية والاقتصادية الحالية من تفاقمها. وجرى التشديد على أن تقديم الدعم الدولي للشعب الفلسطيني وقيادته في جميع الميادين - السياسي والاقتصادي والاجتماعي - يتسم بأهمية بالغة في تحقيق السلام في المنطقة.

٥٦ - وناشد المشاركون البلدان المانحة والبنك الدولي تعجيل عملية تسليم المعونة الموعود بتقديمها لأنها تشكل حافزا أساسيا لدفع عملية السلام إلى الأمام ووسيلة مثلى لتعزيزها. وأثنوا على الجهود التي يبذلها

الأمين العام ومنسقه الخاص في الأراضي المحتلة، ورحبوا بقرار الأمين العام بتحويل مقر وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من فيينا إلى غزة.

٥٧ - وشجع المشاركون حكومات دول أمريكا اللاتينية التي لم تقم بعد علاقات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية على المبادرة بذلك ومنح الاعتراف الدبلوماسي لمكاتب المنظمة في بلدانها، بغية تيسير وتسهيل التعاون المنشود.

٥٨ - وأوحى المشاركون بأن من شأن علاقات الوئام التقليدية القائمة بين الطائفتين الفلسطينية واليهودية في أمريكا اللاتينية أن توفر الأساس للاضطلاع بأنشطة مشتركة تهدف إلى زيادة التفاهم والتصدي للقضايا الحساسة بروح من التعاون. وأوصوا بعقد اجتماعات لممثلي الطائفتين في أمريكا اللاتينية ولمنظماتهما غير الحكومية من أجل البحث في المشاغل المشتركة لديهما، بما في ذلك قضايا حساسة مثل حق الفلسطينيين في العودة، وطلبوا من اللجنة النظر في عقد مثل هذا الاجتماع.

٥٩ - ودعيت المنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى تحديد استراتيجيات عمل تستجيب لاحتياجات الفلسطينيين واستخدام مالها من نفوذ إيجابي لدى الحكومات في هذا الصدد. وأوصى باقامة روابط مباشرة بين السلطة الفلسطينية ومنظمات أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي في جميع ميادين اختصاص المنظمات غير الحكومية، وبقيام المنظمات غير الحكومية بمساعدة نظيراتها الفلسطينية في ما تبذله من جهود لبناء مجتمع مدني.

٦٠ - ودعيت المنظمات غير الحكومية إلى نشر معلومات موثوقة عن واقع الشعب الفلسطيني وما وصلت إليه عملية السلام، بما في ذلك من خلال وسائط من بينها شبكة الانترنيت وإنشاء قسم لأمريكا اللاتينية تابع لوكالة أنباء محتملة للشرق الأوسط يشارك فيها صحفيون فلسطينيون وإسرائيليون.

٦١ - وقد صدر التقرير المتعلق بهذا الحدث بوصفه أحد منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة.

(ب) الحلقة الدراسية المعنية بالاحتياجات والتحديات الإدارية والتنظيمية الفلسطينية

٦٢ - عقدت هذه الحلقة الدراسية في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بباريس، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ وأعربت اللجنة عن تقديرها للمدير العام لليونسكو على التسهيلات التي وضعت تحت تصرفها وعلى التعاون الذي بذله لعقد الحلقة الدراسية.

٦٣ - وكانت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ممثلة بوفد مؤلف من السيد كِبا بيران سيسي (السنغال)، رئيس اللجنة؛ والسيد روان عبد الغفور فرهادي (أفغانستان)، نائب الرئيس؛ والسيد جوزيف كسار (مالطة)؛ مقرر اللجنة، والسيد اليمامي بانغورا (سيراليون)؛ والسيد م. ناصر القدوة (فلسطين). وقد تولى أعضاء مكتب اللجنة عضوية مكتب الحلقة الدراسية، كل حسب منصبه.

٦٤ - وشهد الحلقة الدراسية ٢٠ مناقشا وممثلو ٥٠ حكومة و ٩ من هيئات الأمم المتحدة و ٤ منظمات غير حكومية.

٦٥ - وبدأ برنامج الحلقة الدراسية بجلسة عامة عن "الاحتياجات والتحديات الفلسطينية في مجالات الإدارة والتنظيم والمالية". وأدلى ممثلو البلدان المانحة، وغيرها من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وإدارات الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها ببيانات.

٦٦ - وفيما بعد، عقدت أربع مناقشات مائدة مستديرة، أدارها خبراء، على النحو التالي:

(أ) "السلطة الفلسطينية - الاحتياجات والتحديات في مجال الإدارة: احتياجات القطاع العام من أجل التعمير والتنمية؛ وتعزيز القدرة المؤسسية للسلطة الفلسطينية؛ وبناء إطار قانوني؛ وتنظيم الإدارة على المستويين المركزي والمحلي؛ وتعبئة الموارد بفعالية"

السيد شبلي تلحمي، مؤسسة بروكينغز، واشنطن العاصمة، (مديرا للمناقشة)
السيد ابراهيم الدغمه، رئيس دائرة الفتوى والتشريع في السلطة الفلسطينية
السيد سمير حليله، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتعمير
السيد يائير هيرشفلد، المدير العام لمؤسسة التعاون الاقتصادي؛ والمحاضر الأول بجامعة حيفا
السيد ألفونس كالدرون ريبيرا، الاستاذ المساعد بالمعهد العالي لإدارة الشركات وتنظيمها، برشلونة
السيد أمين بيضون، المدير العام للتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية

(ب) "إرساء أسس إدارة المالية العامة: بناء نظام الميزنة والمحاسبة ومراجعة الحسابات؛ واستحداث نظام كفء للإيرادات الداخلية؛ وإنشاء نظام للاستثمار المالي العام؛ وإنشاء نظام للضمان الاجتماعي؛ وتهيئة الظروف لتحقيق الوضوح والمساءلة"

السيد ستيفن ب. بترسون، الباحث المشارك بمعهد هارفارد للتنمية الدولية، جامعة هارفارد (مديرا للمناقشة)
السيد فؤاد ح. بسيسو، رئيس سلطة النقد الفلسطينية
السيد عاطف علاونه، نائب رئيس الدائرة المالية في السلطة الفلسطينية
السيدة منى جوهري، خبير استشاري اقتصادي، لندن/القدس
السيد جورج كابدبوسك، مستشار المجلس الوطني الفرنسي لمراجعة الحسابات
السيد جيل يوهاني، مستشار المجلس الوطني الفرنسي لمراجعة الحسابات
السيد عبد الحميد بواب، الموظف المسؤول عن فرع المالية العامة وإدارة المؤسسات في إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، بالأمم المتحدة؛

(ج) "دعم تطوير البلديات والمرافق العامة الفلسطينية: تحسين الخدمات العامة والهياكل الأساسية: الصحة، والتعليم، والاتصال، والطاقة، والمياه، والنقل العام؛ وتحسين شروط تقديم الخدمات العامة"

السيد فرانسيس دوبوا (مديرا للمناقشة)
السيد مصطفى عبد النبي النتشة، عمدة الخليل
السيد غسان الشكعة، عمدة نابلس
السيد حسين الأعرج، نائب رئيس إدارة الحكم المحلي في السلطة الفلسطينية
السيد سمير أ. أبو عيشة، عميد كلية الهندسة، في جامعة النجاح بنابلس؛

(د) "تنمية الموارد البشرية وإدارتها - بناء القدرات المؤسسية: إنشاء نظام وهياكل الوظائف العامة (بما في ذلك الإطار القانوني للخدمة العامة)؛ وتعزيز قدرات التدريب لجميع مستويات الإدارة؛ وتشجيع مشاركة المرأة في جميع المستويات التنظيمية"

السيد روبن بوب، موظف البرامج، في وحدة بناء القدرات الوطنية، بالمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو (مديرا للمناقشة)
السيد شبلي تلحمي، مؤسسة بروكينغز، واشنطن العاصمة
السيد بشارة بحباح، المدير المساعد، في معهد السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط بجامعة هارفارد
السيد موسى د. غوشه، المدير العام لمكتب العاملين بالضفة الغربية
السيد ألان كليس، أستاذ القانون العام بجامعة باريس
السيد جورج جعدون، مدير البرنامج التقني ومنسق التدريب لفلسطين في المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو.

٦٧ - وقام المشتركون في الحلقة الدراسية بتحليل ومناقشة التطورات الأخيرة واحتمالات استتباب السلام في المنطقة، فضلا عن الحالة الاقتصادية الراهنة والضرورة الملحة لتحسينها على وجه السرعة من أجل إرساء أساس متين لجهود السلام. وأجرى الخبراء تحليلا جاد للاحتياجات الراهنة والمقبلة في المجالات المعنية، وقدمت اقتراحات بناءة لمعالجة الحالة الراهنة وتعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني في أثناء الفترة الانتقالية وبعدها. وأحيل التقرير الختامي لهذه الحلقة الدراسية إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في رسالة من رئيس اللجنة لتعميمه على أعضاء المجلس (A/50/278-E/1995/114) وسوف يصدر التقرير أيضا في شكل منشور من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين.

٢ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية

٦٨ - واصلت اللجنة، وفقا لولايتها بموجب قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٩ ألف، التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية في جميع المناطق، وتوسيع اتصالاتها مع هذه المنظمات. وفي أثناء عام ١٩٩٥، عقدت

بالتزامن مع الحلقة الدراسية، ندوة إقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن ندوة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية واجتماع مشترك للمنظمات غير الحكومية الأوروبية والدولية. ولاحظت اللجنة أن المنظمات غير الحكومية قد واصلت جهودها من أجل تقديم المساعدة والدعم للشعب الفلسطيني على ضوء الوضع الجديد الذي أعقب التوقيع على إعلان المبادئ واتفاقات التنفيذ اللاحقة له. وأكدت اللجنة أهمية مساهمة المنظمات غير الحكومية في الجهود الدولية المبذولة لصالح الشعب الفلسطيني واعتبرت أن الدعم الذي تقدمه هذه المنظمات سيظل أساسيا في أثناء الفترة الانتقالية.

(أ) ندوة المنظمات الإقليمية غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٦٩ - عقدت في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥ الندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن قضية فلسطين، وذلك بالتزامن مع الحلقة الدراسية (انظر الفقرات ٤٦ - ٦١) واشتركت معها في تناول الموضوع الرئيسي المعنون "دعم عملية السلام - إسهام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، وفي مناقشات المائدة المستديرة واعتماد الوثيقة الختامية.

٧٠ - وبالإضافة إلى ذلك، عقدت حلقتا عمل للمنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص، حول الموضوعين التاليين: "اضطلاع المنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعبئة وتربيطها بالشبكات لتعزيز تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني" و "أنشطة المنظمات غير الحكومية من أجل تعبئة الرأي العام لصالح حل عادل دائم لقضية فلسطين - استعراض الإجراءات المتخذة منذ انعقاد الندوة الأولى لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩٠ والأنشطة المقبلة". ولاحظت اللجنة أن المنظمات غير الحكومية المشتركة قد اتخذت خطوات لتعزيز التنسيق فيما بينها على الصعيد الإقليمي وانتخبت لجنة تنسيق جديدة.

(ب) ندوة المنظمات الإقليمية غير الحكومية في أمريكا الشمالية

٧١ - عقدت ندوة الأمم المتحدة الثانية عشرة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين في نيويورك في الفترة من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بالتعاون مع لجنة أمريكا الشمالية لتنسيق المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين، ووفقا للبرنامج المعد في الاجتماع التحضيري لاجتماع الأمم المتحدة الدولي للمنظمات غير الحكومية/ندوة المنظمات غير الحكومية الأوروبية وندوة المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين، الذي عقد في نيويورك في ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥.

٧٢ - ومثل اللجنة وفد مؤلف من السيد كيبا بيران سيسي (السنغال)، رئيس اللجنة ورئيس الوفد؛ والسيد برونو أ. رودريغيز باريا (كوبا)، والسيد روان فرهادي (أفغانستان)، نائب رئيس اللجنة؛ والسيد جوزيف كسار (مالطة)، مقرر اللجنة؛ والسيد م. ناصر القدوة (فلسطين).

٧٣ - وحضر الندوة ممثلون عن ٧٣ منظمة غير حكومية، ٢٣ منهم بصفة مراقبين، و ١٨ من أعضاء وقادة حلقات العمل، و ١١ حكومة واثنتان من المنظمات الحكومية الدولية.

٧٤ - وكان موضوع الندوة "الأمم المتحدة في الذكرى الخمسين لإنشائها وقضية فلسطين". وكانت مشاركة الخبراء في الجلسات العامة على النحو التالي:

(أ) "تحديات السلام: العراقيل والفرص":

'١' "القدس والمستوطنات"
القس ألكس عوض، المحاضر في كلية اللاهوت ببيت لحم والكاهن في الكنيسة المعمدانية بالقدس الشرقية
السيد ميخائيل وارشاوسكي، مؤسس ومدير مركز المعلومات البديلة، القدس

'٢' "حالة اللاجئين"
السيدة ليلى زكريا، المدير التنفيذي لجمعية النجدة، بيروت

'٣' "ضمان احترام القانون الانساني الدولي"
السيد أفيغدور فِلدمان، محام، مناضل من أجل حقوق الانسان، وأحد مؤسسي رابطة بتسليم

(ب) "العمل من أجل تقرير المصير، وتعزيز المجتمع المدني"

'١' "بناء المجتمع المدني"
السيد رجاء الصوراني، محام مناضل من أجل حقوق الانسان

'٢' "النهوض بشواغل المرأة"
السيدة سهى هنديه - ماني، مديرة مركز الدراسات النسائية بالقدس الشرقية، وإحدى مؤسساته

'٣' "تعزيز التنمية الاجتماعية"
السيد شقيق مصالحة، اختصاصي علم النفس السريري والمدير بالنيابة لمركز الاستشارات الفلسطينية في القدس الشرقية

(ج) "استمرار التزام المنظمات غير الحكومية بقضية فلسطين"
الدكتور حيدر عبد الشافي، رئيس جمعية الهلال الأحمر
السيد لاري إكين، رئيس لجنة شمال أمريكا الشمالية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

السيدة ماريا غازي، نائب رئيس اللجنة الأوروبية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

٧٥ - وتناولت حلقات العمل المواضيع التالية: اللاجئون والمشردون؛ والمستوطنات؛ ومركز القدس؛ وضمان احترام القانون الانساني الدولي؛ وحشد طاقات المرأة الفلسطينية؛ وتعزيز المجتمع المدني؛ والتنمية: وضع الناس في المقام الأول؛ والأيدي العاملة في مرحلة الانتقال.

٧٦ - وقد دارت في الندوة مداولات ومناقشات ناجحة، كما أنها أتاحت للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية فرصة لتنسيق مساعيها وأنشطتها الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في مختلف الميادين. وانتخبت المنظمات غير الحكومية المشتركة لجنة تنسيق جديدة لمنطقة أمريكا الشمالية لتتولى متابعة القرارات المتخذة وتكفل التعاون في المستقبل مع اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين. وسوف يصدر تقرير الندوة بوصفه أحد منشورات الشعبة.

(ج) الندوة الأوروبية للمنظمات غير الحكومية واجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

٧٧ - عقد اجتماع الأمم المتحدة الدولي الثاني عشر للمنظمات غير الحكومية والندوة الأوروبية التاسعة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين في وقت واحد ومكان واحد معا، في مركز فيينا الدولي في الفترة من ٢٩ آب/اغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٧٨ - وحضر الاجتماع ٢٦ من أعضاء أفرقة المناقشة وقادة حلقات العمل، وممثلون عن ٥١ منظمة غير حكومية، منهم ٢١ بصفة مراقبين. كما حضره ممثلو ٣٧ حكومة، و ١٠ من وكالات وهيئات الأمم المتحدة، و ٣ منظمات حكومية دولية، و ٥ من لجان تنسيق المنظمات غير الحكومية، ووفد من فلسطين.

٧٩ - ومثل اللجنة وفد مؤلف من السيد كيبا بيران سيسي (السنغال)، رئيس اللجنة ورئيس الوفد؛ والسيد روان عبد الغفور فرهادي (أفغانستان)، نائب رئيس اللجنة؛ والسيد جوزيف كسار (مالطة)، مقرر اللجنة؛ والسيد أليكسندر سيشو (بيلاروس)؛ والسيد م. ناصر القدوة، (فلسطين).

٨٠ - وقد أعدت اللجنة برنامج الاجتماع بالتشاور مع أعضاء لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ولجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين، وذلك في اجتماع تحضيري عقد في نيويورك في ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع المشترك "الذكرى الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة - فلسطين والمنظمات غير الحكومية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة".

٨١ - وفي الجلسة الافتتاحية، رحب بالمشتركين السيد وولفغانغ شالينبرغ، الأمين العام لوزارة الخارجية، الذي تكلم باسم حكومة النمسا. ووجه السيد بطرس بطرس غإلى الأمين العام للأمم المتحدة تلاها، بالنيابة عنه، ممثله، السيد جورجيو جياكومِلي وكيل الأمين العام المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا. وتكلم

السيد سيسي بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ووجه السيد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الفلسطينية، رسالة إلى الاجتماع بواسطة ممثله، السيد محيي الدين مسعود. كما أدلى ببيان كل من السيد دون بِتز، رئيس لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين، والسيدة ماريا غازي، نائب رئيس لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين.

٨٢ - وقدم الخبراء المدعوون، أمام ٥ أفرقة، عروضا لمواضيع شتى أعقبتها مناقشات. فأمام الفريق الأول المخصص لموضوع بعنوان "الأمم المتحدة في الذكرى الخمسين لإنشائها وقضية فلسطين"، تكلم كل من السيد ايلتر تركمن المفوض العام للأونروا، والسيد ناصر القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة.

٨٣ - وكان الموضوع الذي طرحه الفريق الثاني بعنوان "الحالة السياسية الراهنة". وقد قدم عروضا في هذا الصدد كل من السيد فيكتور بوسوفاليوك، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، والسيد عزمي الشعيبي وزير الرياضة والشباب، ممثل السلطة الفلسطينية؛ والسيد عبد الوهاب الدراوشة، رئيس الحزب الديمقراطي العربي وعضو الكنيست؛ والسيد حاييم بارام، صحفي وعضو مؤسس في المجلس الاسرائيلي للسلام الاسرائيلي الفلسطيني؛ والسيد تيسير عروري، أستاذ الفيزياء والرياضيات في جامعة بير زيت، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني.

٨٤ - وفي الفريق الثالث المخصص لموضوع بعنوان "عناصر التسوية السلمية النهائية والعقبات التي تعترض السلام" قدمت عروض لمواضيع فرعية شتى على النحو التالي: السيد ابراهيم مطر، نائب مدير المؤسسة الأمريكية لمساعدة اللاجئين في الشرق الأدنى، تكلم عن قضية القدس والمستوطنات؛ والسيد إيليا زريق، أستاذ علم الاجتماع في كلية كوينز، في انتاريو بكندا، وعضو الوفد الفلسطيني في الفريق العامل المعني باللاجئين التابع لمحادثات السلام المتعددة الأطراف، والسيد زكريا عبد الرحيم مدير عام دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، وقد قدموا عروضا بشأن قضايا اللاجئين وحق العودة؛ والسيد هاشم محاميد، رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وعضو الكنيست، وتحدث عن موضوع إخلال اسرائيل بالتزاماتها المنصوص عليها في إعلان المبادئ.

٨٥ - وتناول الفريق الرابع المخصص موضوعا بعنوان "آخر التطورات الفلسطينية"، المتعلقة بالقضايا الاجتماعية وظروف المعيشة التي يواجهها الفلسطينيون على أرض الواقع. فتكلم السيد تيسير عروري عن قضايا التنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وتناول الدكتور عماد طراوية، وزارة الصحة، السلطة الفلسطينية، المسائل المتصلة بالصحة. وقدم السيد جورج ب. سحار مدير الشؤون الثقافية بوزارة التعليم بالسلطة الفلسطينية عرضا لموضوع التعليم والطفل. أما السيدة ايلين كُتّاب المحاضِرة في علم الاجتماع وعلم الإنسان ومنسقة برنامج دراسات المرأة، بجامعة بير زيت البحث فقد تكلمت عن القضايا المتعلقة بالمرأة.

٨٦ - ونظر الفريق الخامس في مسألة "بناء شبكة المنظمات غير الحكومية - استراتيجيات العمل الخاصة بالمنظمات غير الحكومية". وقدم عروضا في هذا الصدد السيد فتحي درويش، المدير بوزارة التعاون الدولي والتخطيط في السلطة الفلسطينية والسيدة إيما ميرفي، المحاضِرة في سياسات الشرق الأوسط بجامعة دورهام (المملكة المتحدة)؛ والسيد خوسيه الياس رئيس اتحاد المنظمات الفلسطينية في شيلي، ورئيس جامعة سان اندريس؛ والسيد جون جي، عضو مجلس النهوض بالتفاهم العربي - البريطاني؛ والسيد دون بيتز رئيس لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين؛ والسيدة ماريا غازي نائبة رئيس لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين؛ والسيد لاري أكين رئيس لجنة أمريكا الشمالية التنسيقية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين.

٨٧ - وبالإضافة إلى الأفرقة آنفة الذكر، تم في آن واحد عقد عدد من حلقات العمل التي ضمت المشاركين المهتمين بصوغ مقترحات محددة عملية المنحى. وكانت المواضيع التي جرى تناولها في حلقات العمل مرتبطة بتلك التي نوقشت في الأفرقة. وتم أيضا تنظيم بيان عملي بالمهارات الالكترونية.

٨٨ - واعتمدت المنظمات غير الحكومية المشاركة بلاغا رحبت فيه بالتطورات الإيجابية التي طرأت على عملية السلام في الشرق الأوسط نتيجة لإعلان المبادئ التاريخي. ولاحظت أيضا ببالغ القلق التأخير المتكرر في تنفيذ الاتفاق نصا وروحا، مما يهدد بإعاقة تحقيق سلام عادل ودائم، وحثت اسرائيل على الوفاء بالتزاماتها في حينها. كما أكدت مجددا أن اسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، ما زالت ملزمة بالتقيد باتفاقية جنيف الرابعة إلى أن ينال الشعب الفلسطيني سيادته الكاملة.

٨٩ - وذكر البلاغ كذلك أن دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفقا لقرارات الأمم المتحدة ما زال يشكل محور التزام المنظمات غير الحكومية. ودعيت اللجنة، إلى عقد اجتماع للمنظمات غير الحكومية، في القدس أو في أي مكان آخر في المنطقة للبرهان على التضامن مع الفلسطينيين في أرض الواقع.

٩٠ - وأكدت المنظمات غير الحكومية مجددا على الأهمية الأساسية التي تتسم بها المسائل المتصلة بالقدس والمستوطنات والحق في العودة فيما يتعلق بتحقيق سلام عادل ودائم. وأعربت عن معارضتها للتصرفات الاسرائيلية الرامية إلى تقرير النتيجة النهائية للمحادثات سلفا، ودعت إلى بذل جهود متضافرة لفضح انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني، وللمناورات التي تجريها مع الحكومات لكسب تأييدها، فيما يتعلق بهذه الشواغل. وأشير بوجه خاص في هذا الصدد إلى استمرار احتجاز السجناء السياسيين، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية وترهيبها؛ واستمرار القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية الدولية والفلسطينية بغية تعطيل عملها؛ وتكرار إغلاق القدس الشرقية. وتم حث اسرائيل أيضا على تأمين مرور السلع والأشخاص بين غزة والضفة الغربية.

٩١ - وفضلا عن ذلك، دعا البيان البلدان التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين إلى صون حقوقهم واحترامها، وإلى اتخاذ مزيد من الاجراءات من جانب المنظمات غير الحكومية بما فيها المنظمات الشعبية الفلسطينية تحقيقا لمصالح اللاجئين.

٩٢ - وفي إشادة لجهود المنظمات الفلسطينية المحلية غير الحكومية، جاء في البلاغ أن من شأن تدعيم تلك المنظمات أن يكفل تطوير المجتمع المدني. ودعا البيان إلى التعاون مع السلطة الفلسطينية وإلى زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية. كما دعا إلى مزيد من التعاون بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والاسرائيلية.

٩٣ - وشددت المنظمات غير الحكومية في ختام بيانها على ضرورة مواصلة تنمية علاقة اللجان التنسيقية التابعة لها مع اللجنة ومع شعبة حقوق الفلسطينيين بغية مساعدة الشعب الفلسطيني بأقصى قدر من الفعالية.

٩٤ - وسيصدر تقرير الاجتماع على شكل منشور من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين.

٣ - البحوث والرصد والمنشورات

٩٥ - شددت اللجنة على الإسهام الجوهري لشعبة حقوق الفلسطينيين بوصفها مركزا للبحوث، والرصد، وإعداد الدراسات، وجمع ونشر المعلومات عن جميع المسائل المتصلة بقضية فلسطين، وطلبت إلى الشعبة أن تواصل، بالتشاور معها، تحقيق برنامجها المتعلق بإصدار المنشورات.

٩٦ - ورأت اللجنة أن الدراسات والنشرات ومذكرات المعلومات، والتقارير وغيرها من المواد التي تنشرها الشعبة يجب أن تنصب على القضايا ذات الأولوية التي تتناولها اللجنة في عام ١٩٩٥ وذلك تعزيزا لجدواها في هذه المرحلة الهامة.

٩٧ - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن شعبة حقوق الفلسطينيين واصلت، وفقا لولايتها، الاستجابة للطلبات الخاصة بالمعلومات وإعداد وتوزيع المنشورات التالية:

(أ) النشرات الشهرية التي تغطي أعمال اللجنة وغيرها من أجهزة ومؤسسات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية بقضية فلسطين؛

(ب) التقارير الشهرية المعدة حسب التسلسل الزمني عن أحداث قضية فلسطين على نحو ما ترد في الصحافة العربية والانكليزية والعبرية لكي تستخدمها اللجنة؛

(ج) تقارير الحلقات الدراسية واجتماعات المنظمات غير الحكومية؛

(د) تجميع البيانات والإعلانات والوثائق والمواد الأخرى المتعلقة بعملية السلام بصفة دورية؛

(هـ) تجميع قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتصلة بقضية فلسطين المتخذة في عام ١٩٩٤؛

(و) نشرة خاصة عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في عام ١٩٩٤.

٩٨ - ولاحظت اللجنة أيضا أن الشعبة واصلت برنامجها للبحوث وقامت بإعداد دراستين (واحدة عن القدس وأخرى عن المستوطنات) ومذكرات معلومات بالتعاون الوثيق مع مكتب اللجنة.

٤ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٩٩ - لاحظت اللجنة أن الشعبة توصلت، بالتعاون مع الدوائر التقنية ذات الصلة في الأمانة العامة، إلى مرحلة متقدمة في عملية إنشاء نظام معلومات تابع للأمم المتحدة يعمل بالحاسوب ويتعلق بقضية فلسطين، وفق ما طلبته اللجنة وأقرته الجمعية العامة. ولاحظت اللجنة أن دائرة المنشورات التابعة للنظام آنف الذكر ما برحت توفر لعدد من المستعملين إمكانية الحصول على قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والمسائل المتصلة بها وعلى تقارير ونشرات منتقاة وغير ذلك من وثائق الأمم المتحدة. كما لاحظت أن الشعبة انتقت برامج حاسوبية مناسبة لتجهيز النصوص، وبذلت جهدا إضافيا في توسيع مجموعة وثائقها وفي تصميم قواعد البيانات المختلفة التي تؤلف نظام المعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وشددت اللجنة على أهمية وجدوى النظام المذكور بالنسبة لعمل اللجنة والأمم المتحدة، وكذلك بالنسبة لسائر أعضاء المجتمع الدولي، ودعت إلى تكثيف الجهود لإحراز تقدم صوب تشغيل النظام على الوجه الأكمل والتوسع فيه على النحو المطلوب.

٥ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

١٠٠ - أقيم الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في مقر الأمم المتحدة وفي مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا، ولاحظت اللجنة مع التقدير أنه قد جرى الاحتفال أيضا في عدد كبير من المدن الأخرى في سائر أرجاء العالم باليوم الدولي في عام ١٩٩٤. وترد تفاصيل الاحتفال في نشرة خاصة أصدرتها الشعبة.

١٠١ - وبمناسبة الاحتفال باليوم الدولي أقام المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة معرضا في المقر بعنوان "صور من فلسطين" تحت رعاية اللجنة.

سادسا - الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٢/٤٩ جيم

١٠٢ - واصلت إدارة شؤون الإعلام توفير التغطية الصحفية بالانكليزية والفرنسية لجميع الاجتماعات المعقودة في مقار هيئات الأمم المتحدة التي تعالج قضية فلسطين بما في ذلك اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، مع توفير التغطية بالانكليزية والفرنسية للاجتماعات والحلقات الدراسية والندوات التي عقدتها اللجنة خارج المقر، باستثناء اجتماع عقد في ريو دي جانيرو حيث قدمت التغطية باللغة الانكليزية فقط. وصدرت نشرة صحفية بالانكليزية والفرنسية تشمل نص بيان للأمين العام يتصل بقضية فلسطين وخمس نشرات صحفية صدرت بالانكليزية عن أنشطة الأونروا.

١٠٣ - وتعاونت الإدارة بالمقر مع شعبة حقوق الفلسطينيين في الترويج الإعلامي وغيره من الترتيبات من أجل اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

١٠٤ - وواصلت نشرة "وقائع الأمم المتحدة" ربع السنوية تغطيتها الشاملة للمسائل الفلسطينية بما في ذلك الإجراءات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن فضلا عن الاجتماعات والندوات والحلقات الدراسية الخاصة.

١٠٥ - كذلك استجابت وحدة الاستفسارات العامة بالإدارة لما يصل إلى ٣٢٣ طلبا للمعلومات تتعلق بقضية فلسطين ومسألة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وآب/أغسطس ١٩٩٥. وخلال الفترة نفسها قامت وحدة برامج المجموعات بالإدارة بتنظيم ما مجموعه سبعة من اجتماعات الإفادة الإعلامية بشأن قضية فلسطين لمجموعات جماهيرية مختلفة تزور الأمم المتحدة بالإضافة إلى إدراج الموضوع ضمن العرض المقدم للزوار الذين تهيأ لهم جولات بصحبة مرشدين حسب الملائم.

١٠٦ - وواصلت الإدارة توزيع منشوراتها بما في ذلك "شروط أساسية للسلم في الشرق الأوسط: حوار اسرائيلي - فلسطيني" استنادا إلى وقائع اللقاء الدولي للصحفيين بشأن قضية فلسطين الذي نظمته الإدارة بالتعاون مع حكومة الدانمرك في ألزينور في حزيران/يونيه ١٩٩٤. كما واصلت الإدارة توزيع منشور "الأمم المتحدة تركز الأنظار" بشأن الموضوع ذاته.

١٠٧ - ومن أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وزعت وحدة النشر بالإدارة ٦٣ عنوانا عن قضية فلسطين على ٢٢٦ جهة مستقبلة في كل أنحاء العالم على شبكة انترنيت وغيرها من الشبكات الالكترونية. وشملت المواد بيانات ورسائل صادرة عن الأمين العام ونشرات صحفية عن اللقاءات والحلقات الدراسية والندوات المعقودة في مدريد ونيويورك وريو دي جانيرو وغيرها، وتم توزيعها بالانكليزية والفرنسية.

١٠٨ - وأنتجت شعبة وسائل الاعلام في الإدارة شريط فيديو مدته أربع دقائق ونصف يحمل عنوانا مؤقتا هو: "فلسطين: خمسون عاما وما بعدها". وقامت بتوزيعه على جميع مراكز ودوائر الأمم المتحدة للاعلام وعلى مكتبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفضلا عن ذلك، تم خلال الخريف إعداد شرائط

فيديو شملت مقاطع متعددة في إطار برنامج "الأمم المتحدة تعمل" عن مواضيع من قبيل إدارة الموارد المائية، وتجهيز الحمضيات، وقوة الشرطة الفلسطينية.

١٠٩ - وقام قسم الإذاعة بتغطية جوانب شتى من قضية فلسطين والبنود المتصلة بها في النشرات الإخبارية والبرامج الاذاعية المعنية بالشؤون الجارية باللغات الرسمية. وغير الرسمية. وغطت المواضيع اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وأعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والحلقات الدراسية والندوات المعقودة حول قضية فلسطين، وأعمال الوكالات المتخصصة ومنها مثلا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية فيما يتصل بالشعب الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك أنتج قسم الإذاعة عددا من البرامج الخاصة التي كرست لقضية فلسطين ومنها مثلا "فلسطين/ اسرائيل: إمكانيات جديدة للسلام" (أنتج بالاسبانية ثم تُرجم إلى البرتغالية) و "التنمية الاجتماعية الاقتصادية للشعب الفلسطيني" (أنتج بالانكليزية وتمت ترجمته إلى عدة لغات)؛ و "القضية الفلسطينية في الشرق الأوسط" (أنتج بالفرنسية). وقد تم توزيع جميع هذه البرامج في كل أنحاء العالم.

١١٠ - وأنتج قسم الفيديو بالإدارة أربعة مقاطع في برنامج "الأمم المتحدة تعمل"/التقرير العالمي لمحطة CNN عن المواضيع التالية: هيئة الاذاعة الفلسطينية في أريحا؛ وتدريب قوة الشرطة الفلسطينية؛ والمرأة الفلسطينية تنشئ الأعمال التجارية في الضفة الغربية؛ والزراعة في أريحا: زراعة الموز بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١١ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ عقد قسم المنظمات غير الحكومية اجتماعا للإفادة الإعلامية لدوائر المنظمات غير الحكومية بعنوان "التنمية الاقتصادية الفلسطينية: دور الأمم المتحدة" شهد عرضا من جانب السيد فرانسيس دوبوا المستشار البرنامجي الأقدم في برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١٢ - واستمرت الشبكة العالمية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام في نشر المعلومات عن قضية فلسطين من خلال تواصلها مع وسائط الإعلام الجماهيرية والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والجمهور العام، فأنتجت المراكز، أو وزعت، نشرات أخبارية ونشرات صحفية ومواد إعلامية أخرى، ودأبت بانتظام على عقد اجتماعات إفادة لممثلي وسائط الإعلام. وفي إطار الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني عملت مراكز الإعلام على أن تنشر، على نطاق واسع، رسالة الأمين العام وتعممها على الصحافة المحلية. وفي ذلك اليوم شارك مركز الإعلام في براغ في اجتماع عام نظمته الرابطة التشيكية للصداقة الافريقية والعربية. كما أقام مركز الإعلام في الرباط معرضا خاصا. وفي عام ١٩٩٥ قدم مركز الإعلام في مدريد خدمات الدعم إلى الحلقة الدراسية التي عقدتها إدارة شؤون الإعلام حول تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في ميدان التنمية الإعلامية. كما قدم مركز الإعلام في باريس، بناء على طلب شعبة حقوق الفلسطينيين، دعما سوقيا لحلقة الأمم المتحدة الدراسية حول فلسطين التي عقدت في حزيران/ يونيه ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت شبكة مراكز الإعلام إرسال القصاصات الصحفية ذات الصلة وغيرها من مواد الاستجابات الإعلامية العائدة إلى مقر الأمم المتحدة لكي يتسنى لكبار المسؤولين في المنظمة متابعة اتجاهات الرأي العام السائدة في هذا الصدد.

١١٣ - وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبدعم من معهد التعاون مع العالم العربي التابع لوزارة الخارجية الاسبانية، نظمت الإدارة في مدريد في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ حلقة دراسية عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في ميدان التنمية الإعلامية. وشارك ثمانية وعشرون من الممارسين في وسائط الإعلام الفلسطينية بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الإعلامية الدولية ومؤسسات ومنشآت التدريب. وأصدرت الحلقة الدراسية توصيات ترمي إلى تدعيم القدرة الإعلامية الفلسطينية.

١١٤ - وفي الفترة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر الى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، نظمت الإدارة برنامجا تدريبيا في المقر، لمجموعة قوامها ٨ من الممارسين في وسائط الإعلام الفلسطينية لتدعيم القدرة المهنية لديهم بوصفهم عاملين في وسائط الإعلام.

سابعا - توصيات اللجنة

١١٥ - يوافق عام ١٩٩٥ الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وقد اجتمع قادة العالم في هذه المناسبة التاريخية ليؤكدوا من جديد رسميا أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والتزامهم بها. وأعربوا عن تصميمهم على أن تعمل الأمم المتحدة بقوة وفاعلية مجددتين على تعزيز السلم والتنمية والانصاف والعدالة والتفاهم بين شعوب العالم. كما أكدوا من جديد حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف، في تقرير مصيرها، مع مراعاة الحالة الخاصة للشعوب الواقعة تحت نظم استعمارية أو أشكال أخرى من السيطرة أو الاحتلال الأجنبيين. واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي أنشئت قبل ٢٠ عاما لضمان وصول الشعب الفلسطيني الى تلك الأهداف النبيلة، تتعهد بمضاعفة جهودها سعيا إلى تحقيق هذه الغاية.

١١٦ - وقد كان توقيع إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية نقطة تحول كبرى في السعي نحو تحقيق السلم في الشرق الأوسط أدت إلى بروز واقع جديد على الأرض، مما يمكن الشعب الفلسطيني من اتخاذ خطواته الأولى نحو الاستقلال ويفتح آفاقا جديدة أمام التعاون بين شعوب المنطقة. وفي نفس الوقت تظل عملية السلام هشة ومحفوفة بالأخطار. ومما يشجع اللجنة أن المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية طوال العام الماضي كانت تتقدم رغم التأخيرات المتكررة وأعمال العنف التي أودت بحياة ضحايا أبرياء عديدين على الجانبين وأثارت القلق والتنديد من قبل المجتمع الدولي. وإن اللجنة إذ ترحب بتوقيع الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في واشنطن العاصمة، فإنها تعرب عن التزامها بمواصلة ومضاعفة دعمها للشعب الفلسطيني وقيادته خلال عملية الانتقال.

١١٧ - وتؤكد اللجنة مجددا أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى حين التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة. وتؤكد للجنة من جديد أن مشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام، بوصفها الوصية على الشرعية الدولية، وفي تعبئة وتقديم المساعدة الدولية، هو أمر ضروري لنجاح الجهود السلمية. وتعتقد اللجنة، بوصفها جهاز الجمعية العامة المنشأ لمعالجة قضية فلسطين، أن دورها لا يزال مهما وضروريا أثناء الفترة الانتقالية وإلى حين تحقيق تسوية مرضية نهائية.

١١٨ - وتؤكد اللجنة من جديد أن التسوية يجب أن تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، وانسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولا سيما الحق في تقرير المصير. كذلك تعتقد اللجنة، أن على اسرائيل، خلال الفترة الانتقالية، أن تعترف بمسؤوليتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال واحترام التزاماتها في هذا الصدد. ولئن ظلت اللجنة ثابتة على هذا الموقف المبدئي، فإنها لا تفتأ تدخل تعديلات على نهجها وبرنامج عملها لكي تسهم بشكل عملي في تعزيز تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها وتعبئة المساعدة الدولية للشعب الفلسطيني. وتدعو اللجنة الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاقرار بأهمية دورها وإعادة تأكيد ولايتها ودعمها دعما كبيرا.

١١٩ - وتود اللجنة أن تعرب عن تقديرها البالغ للدول التي دعمت أعمالها ويسرت تنظيم المناسبات التي جرت تحت رعاية اللجنة عن طريق توفير أماكن لعقد هذه اللقاءات والمشاركة فيها. وترى اللجنة أنه قد آن الأوان، بالنظر إلى الأوضاع الجديدة والموقف المتجاوب للجنة المبين في برنامج عملها، لأن تعترف الدول جميعا بالمساهمة القيمة التي يمكن أن تقدمها اللجنة بوصفها منبرا للحوار والتحليل وتبادل الخبرات وتعبئة الرأي العام والعمل دعما للجهود السلمية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ولتنميته الاقتصادية والاجتماعية. وترى اللجنة أن من شأن توسيع عضويتها لتضم بلدانا تؤيد أهدافها ولكن لم تشارك حتى الآن في أعمالها أن يعزز كثيرا إسهام الأمم المتحدة في الجهود المبذولة للنهوض بالسلم في هذه المرحلة الهامة.

١٢٠ - وترى اللجنة أن الحلقات الدراسية التي عقدتها بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كانت مفيدة بوجه خاص في الجمع بين الخبراء في الميادين ذات الصلة، بمن فيهم الفلسطينيون والاسرائيليون، وكذلك البلدان المانحة وإدارات الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسساتها، والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في الميدان وغيرها، وسوف تواصل اللجنة جهودها في هذا السبيل. ونظرا إلى الوضع الجديد على أرض الواقع الذي نشأ عن توقيع إعلان المبادئ وما تلاه من اتفاقات للتنفيذ، وإدراكا منها للتدابير التي تتخذ من قبل السلطة الفلسطينية لإقامة إدارة فعالة، مما يتطلب دعما دوليا متواصلا، ترى اللجنة أن من الواجب عقد إحدى المناسبات تحت رعايتها في أقرب فرصة ممكنة في الأراضي الواقعة تحت اشراف السلطة الفلسطينية، لمناقشة مختلف جوانب الفترة الانتقالية.

١٢١ - وتؤكد اللجنة أيضا على أهمية دورها بوصفه دورا حفازا في الجمع بين شبكة من المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضية فلسطين وتعزيز أنشطة التضامن فضلا عن تقديم مساعدة ملموسة، وفي تطوير هذه الشبكة. وتعتزم اللجنة أن تواصل تعزيز المساهمة الايجابية لشبكة المنظمات غير الحكومية في تلبية الاحتياجات الانسانية والانمائية للشعب الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية. وإذ تلاحظ اللجنة مع التقدير زيادة الاهتمام والمشاركة من قبل الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المانحة، ومؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها في المناسبات التي تنظمها المنظمات غير الحكومية تحت رعايتها، فإنها تعتزم مواصلة برنامج اجتماعاتها في مختلف المناطق في السنة القادمة. وستظل اللجنة تسعى الى تنظيم هذه الاجتماعات بشكل يحقق أقصى الفوائد منها، والى التعاون مع لجان التنسيق التابعة للمنظمات غير الحكومية من أجل إقامة آليات فعالة للمتابعة والتشجيع على زيادة وتوسيع الاشتراك من قبل المنظمات غير الحكومية، وخاصة منها المنظمات التي تتجه في عملها وبرامجها وأهدافها نحو المساعدة الانسانية والتنمية.

١٢٢ - وتشدد اللجنة على المساهمة الأساسية التي تقدمها شعبة حقوق الفلسطينيين بوصفها مركزا للبحث والرصد وإعداد الدراسات وتجميع ونشر المعلومات عن جميع المسائل المتصلة بقضية فلسطين. وتطلب اللجنة الى الشعبة أن تواصل برنامج منشوراتها، بالتشاور مع اللجنة، وأن تولي اهتماما خاصا لإعداد الدراسات أو استكمال الدراسات المعدة بشأن مختلف القضايا التي تتناولها المفاوضات حول مركزها النهائي. وتلاحظ اللجنة بارتياح التقدم الذي تحقق في تضمين نظام معلومات الأمم المتحدة المحوسب بشأن قضية فلسطين وثائق عن الأنشطة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وشبكة المنظمات غير الحكومية، وكذلك

مواد إعلامية أخرى، بما في ذلك الوثائق المتعلقة بعملية السلام. وإذ تذكر اللجنة بأن الشعبة أنشئت بناء على طلب الجمعية العامة في سنة ١٩٧٨ وازدادت دعما في ١٩٨٢، وأن مهامها قد أعيد تأكيدها وتوسيعها في قرارات عديدة منذ ذلك الحين، فإنها تطلب من الأمين العام الإبقاء على الهيكل السياسي للشعبة وتكوينها وفقا لتلك القرارات وأن يواصل تزويدها بالموارد اللازمة للقيام بمهامها.

١٢٣ - ولا تزال اللجنة ترى أن برنامج الاعلام الخاص بشأن قضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة شؤون الاعلام في الأمانة العامة مهم جدا في رفع مستوى وعي المجتمع الدولي فيما يتعلق بتعقيدات القضية والوضع في الشرق الأوسط عموما. وتعتقد اللجنة أن البرنامج يسهم بشكل فعال في إيجاد جو موات للحوار وداعم لعملية السلام. ويجب أن يتبع البرنامج ويعكس الحقائق المتعلقة بتجربة الشعب الفلسطيني، وأن يقدم المساعدة في مجال تطوير الاعلام الفلسطيني، وأن يواصل نشر المعلومات عن عدالة قضية الشعب الفلسطيني، فضلا عن مواصلة دعمه للحوار في إطار جهود السعي نحو بناء السلام.

١٢٤ - وستواصل اللجنة جهودها لتحقيق أكبر قدر من الفاعلية في تنفيذ مهمتها، ولتكيف برنامج عملها في ضوء التطورات، عملا على مواصلة اسهامها إلى أقصى حد ممكن في تحقيق هدف الأمم المتحدة المشترك، وهو تحقيق حل عادل ودائم لقضية فلسطين.

الحواشي

(١) عملا بقرار الجمعية العامة ١/٤٧ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ لم تشترك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في أعمال اللجنة.

(٢) "الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥" (A/31/35).

(٣) المرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/32/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/33/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/34/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/35/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/36/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/37/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/38/35)؛ المرجع نفسه، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/39/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/40/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/41/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/42/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/43/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/44/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/45/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/46/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والأربعون الملحق رقم ٣٥ (A/47/35)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/48/35)؛ والمرجع نفسه؛ الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/49/35).

الحواشي (تابع)

(٤) A/AC.183/1995/CRP.1.

(٥) **الدول المراقبة في اجتماعات اللجنة هي كما يلي: الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، بلغاريا، بنغلاديش، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، سري لانكا، الصين، العراق، فييت نام، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، النيجر، نيكاراغوا، قطر، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الاسلامي. كما كانت فلسطين، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني، الطرف الرئيسي في قضية فلسطين، مراقبا فيها.**

(٦) **الدول الأعضاء الحالية في الفريق العامل هي كما يلي: أفغانستان، باكستان، بيلاروس، تركيا، تونس، أوكرانيا، السنغال، غيانا، غينيا، كوبا، مالطة، الهند، وفلسطين، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها ممثل الشعب المعني مباشرة.**

(٧) **انظر** S/1995/151.

(٨) **انظر** S/PV.3505 (**الجزء المستأنف**).

(٩) S/1995/366.

(١٠) S/1995/367.

(١١) S/1995/394.

(١٢) WHO/16.

300496 290496 96-02485